والحاكم من طريق دراج عن ابي الهيثم ان نساء دخلن على عائشة
دخلت عليها نساء لا يعرفن فقلن ممن انتن فقلن من اهل حمص قالت
من اصحاب الحمامات قلن وبها باس قالت سمعت رسول الله
يقول ايما امرأة خلعت ثيابها في غير بيت امها هتكت ما بينها وبين ربها
والترمذي وابن ماجة بسند فيه لين لكنه يتجبر بتعدد
طرقه عن عائشة نهى رسول الله الرجال والنساء عن الحمامات
ثم رخص للرجال ان يدخلوها في المآزر ولما رواه الطبراني
في الاوسط عن عائشة مرفوعا ستكون حمامات فلا تدخلوها
فيها النساء الا مريضة او نفساء ولو دخلت بازاره
ما من امرأة تضع خمارها في غير بيتها الا هتكت ستر الذي
بينها وبين ربها ولهذا القول عليه جمع وهو متجه بالنسبة
لما قبله والاحاديث يعضده ولهذا قال الكمال المقدسي
اذا تاملت هذه الاحاديث بطريق الصناعة الحديثية
والاصولية قطعت بصحة لا لتهاء على هذا الحكم ولا يخرج بذلك
عن كونها احادا وما ادعاه بعض الحفاظ من التواتر بدنوع
الثاني انه مباح للرجال حرام على النساء
الا لضرورة كمرض او نفاس لما رواه عبد بن حميد عن ابن عمر
مرفوعا ستفتح عليكم ارض العجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات
فلا يدخلها الرجال الا بالازار وامنعوا النساء الا مريضة او نفساء
ولما رواه الحربي بسند فيه انقطاع عن سلمان الفارسي يرفعه
ايما امرأة دخلت الحمام من غير علة او سقم تلتمس بياض وجهها
يوم تبيض الوجوه ولما رواه ايضا لا تدخل الحمام لومية الا من سقم
ولما رواه ابن عدي عن ابن عمر قال ذكرت الحمام عند رسول الله
فقال هي حرام على امتي فقيل ان فيها كذا وكذا فقال لا تدخل لومن
ان يدخل الا بمئزر وحرام على اناث امتي الا من سقم او مرض

وهذا

سود وجهها

وهذا القول قوي ومن ثم اتفق عليه كثيرون واختاره من متا
الشافعية الاذرعي وغيره وهو نقضية كلام الغزالي في الاحيا
الرابع انه محل للرجال بلا كراهة شرط التستر والعفة وتوقي
الخبث كما تقدم وهذا هو الاصح عند الشافعية قال النووي
جملة في اباحة الحمام وكراهته اخبار واثار متعارضة فينزل قوله
من كرهه اي للرجال على ما اذا خيف كشف العورة فيه ومن اباحه
على خلافه وقد حكى جمع الاجماع عليه فوجب المصير اليه وقد
روى الدارمي وابو نعيم والطبراني بسند رجاله رجال الصحيح
عن ابن عباس مرفوعا احذروا بيتا يقال له الحمام قالوا فانه
ينقي الوسخ قال فاستتروا وروى ابن ابي شيبة عن ابن عمر
انه قال نعم البيت الحمام يذهب بالوسخ ويذكر النار وروى
الحربي وغيره ان الصحب دخلوا الحمام حين دخلوا الشام ومن
ثم قال انه دخله جرير ابن عبد الله والحسن ابن علي وابو الدرداء
وابو هريرة وابن عباس وغيرهم ولم يزل عمل السلف والخلف
من علماء الامة واحبارها لسنة على ذلك بغير نكير والمنع مسنة
والتحذير عليه ليس لذاته بل لاقترانه بمحذور وبما تقدمت
الاشارة اليه وما ذكر عن علي وابن عمر من كراهته معارض بما
عنهما انهما دخلاه وامرا عليه وما تقدم من كراهته للاثم والخبث
محله حيث لا حاجة اما لحاجة كمرض او نفاس او حيض او تراكم
وسخ او خوف ضرر بالغسل في البيت لبرد فلا كراهة فيه
حينئذ بل يلزم الزوج الاذن لها فيه واجرته كما يأتي بخلاف
مع عدم العذر فان لها منعها تنبيه يتقسم دخول
الحمام الى الاحكام الخمسة فيكون واجبا ومندوبا ومباحا
ومكروها وحراما فالواجب فيمن لزمه غسل ولم يمكنه
بما بارد ولا بغيره في بيته لخوف مرض او شدة برد فيلزمه

خرج